

الفصل الثالث

نشاط رأس المال الإحتكارى الغربى فى العربية السعودية فى الأربعينات والخمسينات

تتميز المرحلة الثانية (الأربعينات والخمسينات) من تاريخ السعودية أولاً وقبل كل شئ بإقامة صناعة البترول على أراضيها على مدى هذين العقدين ، وقد ساعدت هذه الصناعة على إزدهار الإحتكارات البترولية الغربية ، وأقامت إلى هذا بصورة موضوعية الأساس لميلاد الصناعة القومية والنظام الرأسمالى القومى .

النشاط الإقتصادى لأرامكو

يرتبط قيام الإقتصاد المعاصر فى العربية السعودية بالدرجة الأولى بنشاط شركة أرامكو ، وقد تزايد إستخراج الشركة للنفط (انظر الملحق جدول ٢ ، ٣) . واستمر تصدير الجزء الأكبر منه بعد تكريره .

ومن الملاحظ أن ثلاثة أرباع الغاز الطبيعى الناتج كانت الشركة تقوم بإحراقه ، وأخذت فى ضغط ربع الكمية منذ عام ١٩٥٤ فى الآبار من أجل زيادة إنتاجيتها .

وبمرور السنين أولى لأصحاب شركة أرامكو كل اهتمامهم لتكرير البترول فى مؤسساتهم ليس فقط فى اوروبا وآسيا وشمال أفريقيا ، وإنما فى العربية السعودية . أيضاً لم يكن مصنع تكرير البترول فى رأس تنورة

والذي تم بناءه في بداية الأربعينات يمكنه أن يفى بحاجات الشركة، فجرى توسيعه بشكل كبير في عام ١٩٤٨ حتى أصبح واحداً من أكبر مصانع التكرير في العالم. كما قامت الشركة ببناء شبكة من أنابيب البترول في المنطقة الشرقية لنقل البترول من أماكن إستخراجه حتى البحر، وفي عام ١٩٣٩ بنت أرامكو ميناء رأس تنورة وهو من أضخم الموانئ المتخصصة في العالم، وفي ١٩٥٥ تم تصدير ١٤٪ من البترول الذي إستخرجته أرامكو (١٩٤: ص ٦١). وإلى جانب هذا كانت أرامكو تمتلك في المنطقة الشرقية عدداً من المطارات الصغيرة ومربضاً هاماً للطائرات وأسطولاً جويماً خاصاً بها. كما كانت الشركة تمتلك أكبر مرفقين آنذاك في البلاد وهما: "محطة كهرباء بالظهران وأخرى في رأس تنورة" (٧٢: ص ٩٥، ٩٧، ١١٤). وقد قامت "جيتي أويل" هي الأخرى ببناء ميناء سعود للبترول.

لم تكن الأهمية المباشرة للصناعة في المرحلة التاريخية المذكورة كبيرة بالنسبة للنمو الإقتصادي والتطور الإقتصادي الخاص بالبلاد. وقد لاحظ الإقتصادي المجرى ت. سينتيس أن توظيف قطاعات الغامات يصاحبه - بطبيعتها - تأثيرات أكثر ضعفاً وأقل عدداً بشكل ملحوظ عند التفاعل (مع القطاعات التقليدية - أ. ياكوفليف) عنها عند التفاعل مع قطاعات الصناعة. ونتيجة لهذا فإنها لا تتطلب ولا تخلق نشاطاً إقتصادياً واسعاً بالإضافة إلى أنها لا تستطيع أن تصبح، بإستثناء واحد في مجال الصناعات الثقيلة، محركاً ديناميكياً وقوة للتقدم التقني على مستوى الإقتصاد القومي (١٦٨: ص ٣٠٤). وعلى هذا فإن التأثير غير المباشر للإحتكارات الأجنبية في هذه الفترة لم يحرز نتائج ملموسة.

وإلى جانب النشاط المباشر "لمصالح" أرامكو كان على الشركة أن تقيم في البلاد، بغرض زيادة مكاسبها، مرافق إنتاجية، فقد سعت الشركة، من ناحية، إلى تخفيض نفقاتها غير الإنتاجية أو تحميلها على البرجوازية الكومبرادورية التي خلقتها، كما سعت، من ناحية أخرى، إلى أستغلال السوق السعودية المتنامية.

مع تطور المرافق الإنتاجية زادت أرباح الاحتكارات ، على أن النتيجة الحتمية التي صاحبت هذا العملية تمثلت فى التغييرات التى طرأت على الحياة الإجتماعية الإقتصادية للعربية السعودية .

تعرض البدو للتأثر المباشر للعامل الخارجى ؛ فقد أدى التطور المطرد فى وسائل النقل الحديث إلى انخفاض عدد رؤوس الجمال وإفكار البدو، واضطرتهم الطرق الواسعة وخطوط البترول إلى تغيير مسارتهم نحو مخيماتهم، وإلى جانب ذلك فقد أخذت بعض القبائل فى الإستقرار فى المناطق القريبة من الآبار الموجودة على امتداد أنابيب ” التاب لاين“ وخطوط السكك الحديدية، وأخذت بعض القبائل فى العمل على خدمة بعثات التنقيب عن البترول والمساحين ، كما حصلوا على حصص مقابل إستخدام أراضيهم . وفى الوقت نفسه فقد غيروا من وسائل حصولهم على معاشهم بعد أن تركوا حياة الترحال .

أما إنشاء شبكات المواصلات فقد سهل على صغار المنتجين فى المدينة والقرية الإتصال بالمستهلكين والمصدرين ، وقد ساعدت هذه العمليات على ظهور السوق القومية ، وساعدت سهولة واتساع وإمكانية الإنتقال من مكان إلى آخر على ظهور سوق القوة العاملة .

النشاط الإجتماعى لأرامكو وتأثيره على تطور المجتمع السعودى

اضطرت أرامكو إلى إنشاء مرافق غير إنتاجية إلى جانب المرافق الإنتاجية، فقامت ببناء قسم للرعاية الصحية فى قرى العمال ، يقوم بمهمة مكافحة الأوبئة وغيرها من الأمراض ، وبمهمة التنوير الطبى والرعاية الصحية للأطفال . كان عدد العاملين بهذا القسم فى نهاية ١٩٥٣ يزيد على مائة أمريكى .

وقامت أرامكو أيضاً بتنفيذ برنامج تعليمى . كانت أول مدرسة إبتدائية للكبار هى مدرسة عمال أرامكو التى افتتحت فى عام ١٩٤٠ . وفى خلال عشرين عاماً أنشأت شبكة من المدارس الإبتدائية والمتوسطة لعمال أرامكو واطفالهم إلى جانب عدد من المراكز والمعاهد المتخصصة . وقد كتب

المؤلف الأمريكي د. فينى يقول : "فى رأى الشركة أن من الأصلح لها أن يبدأ تعليم العمال من الأساس . فى نهاية عام ١٩٥٤ كان هناك ١٠٦ أمريكى وأكثر من ٤٠٠ شخص غير أمريكى يقومون فقط بتعليم العمال" (١٩٤ : ص ١٢١). وكان فى الوقت نفسه - كما كتب مؤلف آخر - من الضروري أن يسير تعليم أطفال العمال وفق تعاليم القرآن إلى جانب دراسة اللغة الإنجليزية والتخصصات الفنية باعتبارها مواد أقل أهمية (٢٣٧ : ص ١١٠) .

بلغ عدد الذين أتموا مناهج التعليم الإبتدائى والمتوسط والعالى ٢٧٤٣ شخصاً فى عام ١٩٥٧ و ٤٦٧٠ شخصاً فى عام ١٩٥٨ شخصاً و ٦٠٨٦ فى عام ١٩٥٩ (٢٠٨ : ص ٢٠٦). وكانت أرامكو ترسل سنوياً حوالى عشرة سعوديين للدراسة فى الجامعات الأمريكية ببيروت وعدة أشخاص للدراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

التزمت أرامكو بموجب إتفاقية معقودة مع الحكومة السعودية ببناء مدارس إبتدائية والإنفاق عليها فى مختلف أنحاء البلاد . وفى نهاية عام ١٩٥٩ أخذت عشر مدارس فى العمل ووصل عدد الدارسين بها ١٧٠٠ تلميذ (٢٠٨ : ص ٢١٩) . كان هذا الأمر يمثل أهمية كبرى بالنسبة للعربية السعودية التى لم يكن بها بالفعل ولا طبيب واحد حتى بداية الأربعينات فقد كانت مدارسها (المتوسطة) تقوم على إعداد رجال الدين والمحاكم الإسلامية .

ومن الجدير بالذكر أن نشاط أرامكو فى مجال التعليم والرعاية الصحية كان يحمل طابع الأعمال الخيرية . ولم يجن الشعب السعودى الكثير من دخول البترول التى حصلت عليها أرامكو مثله مثل الحكومة السعودية . وكما كتب ج . فيلبى " لم يجلب التدفق الفجائى للثروات الخيالية سوى القليل من الريح الحقيقى لسكان الصحراء الذين أصبح يباع إنتاجهم الآن بأسعار أعلى كثيراً مما كانت تباع فى الماضى ، ولكن إحتياجاتهم الآن أصبحت تكلفتهم أكثر بكثير مما كان فى زمن كان عائد (الحضارة) يصل فيه بالكاد لأطراف هذا الصحراء ، حتى أن العلاج والتعليم ، على سبيل المثال ، صارا بعيدين عن تناول البدوى ..." (٢٢٧ : ص ٥٧) .

حققت السياسة الاجتماعية للشركة ثمارها ، فبالرغم من أن العمل كان شاقاً وكانت ظروف العمل والحياة تتحسن ببطء فقد جذبت مؤسسات أرامكو عدداً أكبر من السعوديين للعمل بها . وفى نهاية عام ١٩٥٤ كان واحد من كل ثلاثة عمال فى أرامكو قد قضى ست سنوات بها ، وواحد من كل سبعة قضى تسع سنوات ، وواحد من كل أربعين عاملاً قضى خمسة عشر عاماً . كانت الشركة تكافئ عمالها السعوديين بالميداليات نظير سنوات خدمتهم بها ، وقد ارتفع الحد الأدنى لأجور العمال من ٢٧ سنتاً فى اليوم عام ١٩٤٠ إلى ١,٥٢ دولار فى عام ١٩٥٢ (١٦٦ : ص ٤١٤) .

وتعين على أرامكو أن تستأجر ٦٠٠ عامل جديد بدلاً من الذين تركوا العمل بها . وفى عام ١٩٥٥ بلغ مقدار التغير فى الأيدي العاملة حوالى ١٢ ٪ وفى الفترة من عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٥٦ كان عدد العاملين السعوديين فى أرامكو لا يزيد عن ١٦٠ ألف تقريباً (١٩٤ : ص ٩٥) . كان جزء من العمال يعودون إلى قبائلهم بعد أن يحصلوا على أجورهم ، ويستمروا فى ممارسة حياتهم التقليدية برهته من الزمن ثم يعاودون العمل من جديد فى أى من مؤسسات أرامكو . على أن التأثير النفسى لمواجهة الجديد (العمل فى جماعة كبيرة ، فى وحدة إنتاجية ضخمة ، والحياة فى منزل واستخدام مختلف الوسائل التكنولوجية ... إلى آخره) قوض إلى حد ما أسس الوعى التقليدى . أضف إلى هذا أن إمكانية الحصول على أجر منظم كان له تأثير كبير فى تغير نفسية البدوى .

كان من النتائج الموضوعية لنشاط الإحتكارات الغربية فى العربية السعودية تشكل طبقات جديدة ، والتسريع الملحوظ فى تحول النظم الاجتماعية التقليدية ، والطبقات والفئات المندرجة فيها . لم تكن هذه العمليات إبان الفترة المذكورة قد حققت تغيراً ملحوظاً على مستوى البلاد ، على أنها وضعت بداية لتحولات لارجعة فيها فى البناء الاجتماعى للعربية السعودية .

كان لنشاط الإحتكارات الأجنبية فضل كبير فى نمو القوى الإجتماعية الجديدة . وقد أحس بتعاظم فعاليتها آنذاك كل من النظام الملكى وأرامكو اللذين سعيا معاً لمقاومة ضغطها أو لتخفيف حدته (لمزيد من التفصيل فى هذا الموضوع انظر المرجع ١٢٥) .

حدث أول إضراب للعمال فى العربية السعودية فى عام ١٩٥٤ فى مؤسسات أرامكو . واشترك فى هذا الإضراب الذى أستمر أسبوعين غالبية عمال الشركة البالغ عددهم ١٠ آلاف عامل . وكان من نتائج هذا الإضراب حصول العمال على أسبوع عمل من ستة أيام بمعدل ثمانى ساعات ونصف يومياً ، وبإجازة سنوية مدفوعة الأجر قدرها ١٤ يوماً ، وزيادة ملحوظة فى الأجور (١٥٨ : ص ١٧) . وفى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ حدثت عدة إضرابات كانت لها مطالب اقتصادية ، أصبح الإنجاز العام الذى حققه العمال فى هذه السنوات هو قانون العمل ، وتم تطبيق شروط العمل التى حصل عليها عمال أرامكو على كل العاملين بالبلاد .

حدثت الموجة الثانية من الإضرابات فى مؤسسات أرامكو فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ . رفعت فيها ، إلى جانب الشعارات الإقتصادية ، الشعارات السياسية ذات التوجه المعادى للإمبريالية ، كما لوحظ أيضاً إتساع القاعدة الإجتماعية للانتفاضات .

فى خريف عام ١٩٥٣ حدث أكبر إضراب للعمال فى أرامكو ؛ فبعد اعتقال لجنة العمال أعلن عشرون ألفاً من عمال الشركة الإضراب رافعين المطالب الآتية : ضمان حقوق النقابات المهنية ، إصدار قانون جديد للعمل يكفل الحق فى التأمين الإجتماعى والمعاش والإعانات وزيادة أجور العمال السعوديين من ١٠٠ إلى ٨٠٠ ريال ، وهى ما يدفع للأجانب كتعويض للإنخفاض الفعلى فى الأجور ، زيادة أجور العمال المؤهلين ، وقف التمييز العنصرى للعمال السعوديين ، إنشاء مكاتب وأندية ومدارس لأطفال العمال ، الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية فى مؤسسات أرامكو .

وبعد أن أعلنت الحكومة حالة الطوارئ أرسلت ثلاثة آلاف جندي إلى آبار البترول ثم أوقفت مد قري العمال بالأغذية والماء . وتم القبض على حوالي مائة شخص لإقامتهم نقابة مهنية ، فى وقت أنضم فيه إلى المضربين سكان القطيف وجبيلة والهفوف والدمام وباقى المدن والقرى الأخرى القريبة ، ولذلك كانت هناك بعض حالات رفض فيها الجنود إطلاق النار على العمال . وفى المدن جرى تجميع توقيعات الاحتجاج . وقام عمال إحدى الشركات الأمريكية الأخرى وتسمى ” فليور“ بالإضراب لمدة يوم واحد تضامناً مع زملائهم .

وبدأت إضرابات الطلاب والمدرسين الذين طالبوا بوقف التدخل الأمريكى فى التعليم . كما أستمِر إضراب صغار التجار لعدة أيام احتجاجاً على السياسة التجارية للحكومة وعلى نظام زيادة الضرائب (١٥٨ : ص ١٨) . وسرعان ما تنبهت الولايات المتحدة الأمريكية للقلقل التى أحدثتها حركة العمال السعوديين ، فأرسلت فى خريف عام ١٩٥٣ إلى العربية السعودية قوافل عسكرية أمريكية مسلحة (٢٤٦ ك ص ٧٧) ، وقدمت أيضاً المساعدات لدعم قوات الأمن الداخلى ، وبناء على تعليمات إدارة أرامكو عرضت جثة العامل الذى لقى حتفه إبان الإضرابات ، كنوع من التخويف ، فى كل قري عمال الشركة (١٩٧ : ص ٢٠) . وأصدر الملك سعود مرسوما يقضى بمنع إقامة نقابات مهنية ويحظر أى نوع من النشاط السياسى فى البلاد .

وفى الوقت نفسه إضطرت أرامكو لقبول مطالب العمال ؛ فتم رفع الأجور من ١٢ إلى ٢٠ ٪ والتزمت الشركة بتوفير الملابس الخاصة للعمال والغذاء والمواصلات وزيادة الشرائح المؤهلة . وتم الإفراج عن أعضاء اللجنة المعتقلين وأعيدوا إلى أعمالهم ، وكما كتب ن . بروشين ” كانت نتائج هذا الإضراب عظيمة ، فقد كانت علامة على بداية مرحلة جديدة فى نضال الشعب السعودى بأكمله من أجل حقوقه وتحرره من الإمبرياليين الأمريكين“ (١٢٥ : ص ٢٨٦) .

لكن الحكومة السعودية وشركة أرامكو قامتاً فيما بعد بممارسة الإضطهاد ضد العمال الذين لم يتوقفوا عن النضال . فقد هب العمال ، على وجه الخصوص ، لدعم مقاومة الشعب المصرى ضد العدوان الإمبريالى عام ١٩٥٦ وضد إشتداد الوجود الأمريكى فى البلاد . وهنا رأى سعود أن الطريقة الوحيدة لمكافحة الإنتفاضات الموجهة هو إخمادها بالقوة . وفى يونيو عام ١٩٥٦ صدر المرسوم الملكى بحظر الإضرابات والمظاهرات (٢٢ : ١٩/٦/١٩٥٦) .

ومنذ النصف الثانى من الخمسينات بدأ حجم الحركة العمالية يأخذ فى التناقص . على أن عمال أرامكو ظلوا ، كسابق عهدهم ، يمثلون قوة سياسية لها وزنها .

ميلاد البرجوازية السعودية

فى تلك الأعوام أخذت البرجوازية القومية فى البلاد تنمو جبراً وإختياراً بتشجيع الإحتكارت الغربية .

ولكى نفهم بشكل أفضل البرجوازية السعودية يصبح من المفيد أن نورد مقطعاتاً من أعمال ماركس حول نشاط الإنجليز فى الهند . كتب "ماركس" يقول : "من الواضح أن الطبقات البريطانية الحاكمة تبدى حتى الآن ، من حين لآخر ، بشكل مؤقت أو على نحو إستثنائى ، اهتماماً بتطوير الهند فقد اكتشف الممولون الصناعيون أن مصالحهم الحيوية تتطلب تحويل الهند إلى دولة منتجة وأنه يجب فى المقام الأول ، من أجل تحقيق هذا الهدف ، إقامة منشآت الرى وطرق الإتصال الداخلى . والآن ينوى رجال الصناعة تغطية الهند بشبكة من السكك الحديدية . وهم الآن يقومون بتنفيذها ، وسوف يكون لهذا العمل حتماً نتائج قيمة" . (٢ : ص ٢٢٦) .

اهتمت الشركات الغربية فى العربية السعودية بشكل فريد بتحقيق أرباح مباشرة لها ، إلا أنها ساهمت بشكل لا إرادى فى "استنبات" رجال أعمال لرأسمالين قوميين ، ثم ما لبث أن تلى ذلك ظهور فئة متوسطة . وفى عام ١٩٦٢

وقع ابن سعود مع شركة فورد ، التي سعت لتوسيع أسواق البيع ، إتفاقية تنص على عدم السماح بفتح شركات نقل قومية لا تقل عدد السيارات في الشركة الواحدة عن عشرين سيارة . وفي عام ١٩٣٦ كان عدد الشركات التي اشتركت في "هيئة النقل بالسيارات" التي أسستها السعودية عشرين شركة . ومنذ هذا التاريخ أصبحت الاحتكارات تستأجر السيارات بدلاً من شراء وسائل النقل اللازمة لها . وفي نهاية عام ١٩٥٧ أستأجرت أرامكو من الشركات المحلية ما يزيد على ٦٠٠ سيارة أى بزيادة قدرها ٢٥ ٪ عن عام ١٩٥٦ (١٢٥ : ص ٥٥ ، ٧٢ : ص ١١٩) .

فى عام ١٩٤٤ أنشأت أرامكو فى داخلها قسماً لتنمية الصناعة العربية (ت . ص . ع) كان من وظائفه التأكيد على النظام الأساسى للمؤسسات المحلية ، وإقامة منطقة ونظام نشاطها وتنظيم إمدادها بالمواد الخام ووسائل النقل وتقديم المساعدات الفنية والإدارية لها إلى آخره ، على أن قسم تنمية الصناعة العربية لم يكن يقدم عوناً مادياً (٢٠٥ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢) . وهكذا أصبحت الرقابة على نمو نشاط المشروعات المحلية مركزة فى يد أرامكو .

ساعد هذا القسم أيضاً على إقامة الصناعة الحقيقية فى البلاد التى كان هدفها الأساسى توفير أفضل الظروف لنشاط أرامكو ، والقيام بعمليات غير مربحة أو محدودة الربح ولكنها ضرورية لأرامكو . وقد تم بمساعدة هذه اللجنة إقامة محطات كهربائية صغيرة ، وشركات بناء وورش لتصليح وتأجير السيارات ، ومصانع للثلج والمشروبات الخفيفة والمخابز ، ومكاتب سمسة إلى آخره .

ومن البديهي أن الدور الإقتصادى للوسطاء والوكلاء فى مجال مثل هذه المشروعات الصغيرة كان من الممكن أن يقوم به ممثلو رأس المال الإحتكارى التجارى المحلى ، غير أنهم لم يكونوا جميعاً معنيين بمثل هذه المشروعات فلم يستطيعوا القيام بهذا الدور على نحو كامل . ولهذا دفعت أرامكو من خلال قسم التنمية الصناعية العربية ببعض عمالها مقدمة لهم المساعدات

المالية والفنية، مساهمة في تحويلهم إلى مقاولين وأصحاب مشروعات يعملون لصالحها. ومسعى هذه السياسة واضح؛ فقد أعلن نائب رئيس أرامكو "الهدف الذى نتوخاه هو إقامة وسطى من العرب" (الإقتباس من المرجع ١٢٥، ص ٢٤٠). بعبارة أخرى كان الهدف "إقامة برجوازية كومبرادوية مطيعة. وقد كتب المؤلف الإنجليزي م. شينى يقول: "إن الطبقة الوسطى السعودية لا تزال صغيرة لكن وجودها مهم جداً، فهذه الطبقة النامية باهتمامها الشديد بالمشروعات الحرة والتطور القومى، يمكنها أن تضى تأثراً جوهرياً على استقرار بناء المجتمع السعودى المهتز" (١٨٣: ص ٢٢٩).

ومثل هذه المفاهيم السياسية، وكذلك الثمار المختلفة للنشاط الغربى داخل البلاد "أثارت نقداً حاداً وإن لم يكن دائماً صريحاً من جانب القوى التقليدية ومن هؤلاء ج. فليبي الذى ورد ذكره منذ قليل وأحد أبواق هذه القوى التقليدية "ففى كتابه الأخير كتب فليبي بأسى شديد عن الفساد النامى" وعن "الاختفاء الفعلى لكل المبادئ المحافظة" فى المجتمع السعودى منذ منتصف الخمسينات ويقول: "لقد ذهب كثير من السعوديين إلى باريس ونيويورك بل إنهم هنا فى بلادهم حاولوا التأثير بالحضارة الغربية". ويقول فليبي أيضاً "إنهم بالطبع مازالوا يتزوجون ويربون الأطفال كما كانوا يفعلون من قبل" ولكن الحياة المنزلية فقدت مغزها الكبير عندهم، وقد كان أمهم من قبل أن يرتحلوا بلا عناء، أما الآن فإنهم يقضون اليوم بأكمله فى عبادة شيطان المال وفى كسب النقود" (٢٢٧: ص ٥٤).

من المؤكد أن مجال نشاط "تجار أرامكو" فقد اتسع، ومنذ منتصف الأربعينات بدأ المقاولون السعوديون فى التعاون مع الشركة. وأمكتهم، على سبيل المثال، إستئجار أكثر من سبعة آلاف عامل لبناء "التاب لاين" (٢١٤: ص ٨٣). وأشارد. خير الله، فى معرض حديثه عن ظهور قسم تنمية الصناعة العربية، إلى أنه فى نهاية الثلاثينات لم يكن هناك فى المنطقة الشرقية واحد من أمثال أصحاب المشروعات المحليين من الطراز الحديث. أما فى مارس عام ١٩٤٩ فقد بلغ عددهم ٤٠٠ شخص بالإضافة إلى أنهم كانوا يتحكمون فى

قوة عاملة قوامها ثمانية آلاف شخص (٢٠٥ : ص ٢٠١-٢٠٢) . ويؤكد أ. ماير أن "من بين ١١٠٠ شركة تعمل الآن (عام ١٩٥٧ - أ. ياكوفليف) في الدمام والخبر أنشئت تسعة أعشارها في السنوات الأخيرة ، وثلاثة أرباعها أنشئت في السنوات الأربع الأخيرة و ٤٠ ٪ منها أنشئت في العام الماضي (٢٠١٤ : ص ٨٤) .

وفي نهاية الخمسينات كان هناك في منطقة الدمام - الخبر ما لا يقل عن ٢٠-١٥ من أصحاب المشروعات يقومون فقط بأعمال التصليح وخدمة السيارات (١٩٤ : ص ١٦٢) . بينما بالغ عدد من أعضاء غرفة التجارة والصناعة السعودية في عام ١٩٦٠ منذ إنشائه (في عام ١٩٤٦) ٩٢٩٥١ عضواً (١٢٥ : ص ٢٠٣) .

وتعطينا البيانات التالية التي قدمها د . فيني تصوراً عن حجم نشاط المقاولين : أكثر من نصف المقاولين النشطين البالغ عددهم مائتين ، والذين يعملون لأرامكو قاموا باستخدام عدة آلاف من العمال ، ففي عام ١٩٥٥ قام ١٢٦ من كبار المقاولين السعوديين باستئجار تسعة آلاف عامل ، وبدأ هؤلاء المقاولون في الإشتراك في مشروعات البناء ؛ على سبيل المثال في بناء مصنع البتروكيماويات في رأس تنورة وحصلوا على عقود تبلغ قيمتها مليوناً من الريالات (١٩٤ : ص ١٦٥) .

في تلك الفترة كان نشاط المستثمرين السعوديين وثيق الصلة بصناعة البترول . يقول : م . شيبيني " قامت معظم المشروعات الجديدة بدعم وإستشارة قسم تنمية الصناعة العربية التابع لأرامكو ، وكلها مشروعات مرتبطة بالبتترول بشكل أو بآخر . كما أنها مرتبطة مباشرة بشركات البترول أو بدفع حصص لحكومة أو بالمستهلكين المحليين الذين ترتبط دخولهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالبتترول" (١٨٣ : ص ٢٣٨) .

على أن أرامكو وهي تقدم هذه الجهود المحددة من أجل نمو النظام الرأسمالي في البلاد ، كانت تفعل هذا من أجل أهداف محددة تماما . وليس من قبيل المصادفة أن جميع المشروعات التي قامت بإنشائها ليس من بينها مشروع

صناعى واحد . ومن الأمور المميزة أن أرامكو وظلت حتى نهاية الخمسينات تساعد السعوديين على إنشاء ٨١ مقراً لبيع منتجات البترول وأكثر من ٢٢٥ محطة بنزين (٢١١ : ص ٢٩٤) ، على أن الرقابة على سوق المنتجات البترولية ظلت بالكامل فى يديها .

والى جانب قسم تنمية الصناعة العربية الذى دأب جاهداً على إعاقة النمو الصناعى للعربية السعودية ، أنشئت سوق للأوراق المالية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية . وبدأت هذه السوق منذ عام ١٩٥٨ فى القيام بكل وظائف البنك المركزى وبوظائف بنك الإصدار منذ عام ١٩٦٠ . وينص قانون السوق على حظر إقراض الحكومة والشخصيات السعودية ، فالقروض لا تعطى إلا على الأعمال التى تجرى لصالح أرامكو .

وقد حذت الشركات الغربية الأخرى حذو أرامكو فلم تحاول أى منها على الإطلاق تطوير البلاد صناعياً . ففروع البنوك الغربية العاملة فى السعودية ، ويصل عددها إلى حوالى خمسين بنكاً كانت تعمل ، كما يذكرن .بروشين ، فى إقراض التجارة الخارجية فقط ، ولم يتقدم أى من هذه البنوك أية قروض لبناء مشروعات صناعية : كانت هذه البنوك تجمع رصيذاً مالياً حراً لتشكيل الحد الضرورى لتطوير الصناعة ، وتقوم بتصدير الجزء الأكبر من فائض القيمة "سواء عن طريق تحويل الأرباح أو عن طريق توظيف رأس مالها فى الخارج" (١٢٥ : ص ٢٠٤ ، ٢٠٥) .

وقد لاحظ " فلاديمير لينين " أن " تصدّر رأس المال يؤثرفى تطوير الرأسمالية فى البلاد التى يوجه إليها ، وفى سرعة نموها بشكل كبير " (١٢ : ص ٣٦٢) . وقد ساهمت رأسمالية الدولة الاحتكارية فى العربية السعودية على تسريع نمو العلاقات الرأسمالية وزيادة مكاسبها من البترول .

وقد شكلت دخول البترول أهمية فائقة أيضاً بالنسبة للعربية السعودية ، فقد زادت المبالغ التى تدفعها الشركات عاماً بعد عام بشكل مطرد كما زادت أنصبة الحكومة من الدخل العام لهذه الشركات . فى عام

١٩٤٨ كان دخل الحكومة حوالى ٢١٥ مليون ريال ، ٤٩,٣ ٪ منها حصلت عليه الحكومة من نصيبها من الإمتيازات ، وفى عام ١٩٦٠ بلغت هذه النسبة ٨١,٨ ٪ من إجمالى الدخل البالغ ١٤٠٥ ملايين ريال (٦٨ : ص ١٢١) .

وساعدت "أموال البترول" على زيادة نشاط الحياة الإقتصادية فى البلاد، على أن تأثيرها كانت له مدلولات مختلفة؛ فمن ناحية، ذهب جزء من هذه الأموال إلى يد رأس المال الرىوى التجارى التقليدى، وإلى كومبرادور الطبقة الجديدة من رجال الأعمال، وقد ساهم هذا فى إزدياد قوتهم وبالتالي فى تحويلهم إلى برجوازيين . ومن ناحية أخرى لعب جزء آخر من هذه الأموال دوراً رجعياً فى استمرار الأنظمة الإجتماعية التقليدية المحافظة والعلاقات الإجتماعية فى البلاد؛ فقد سمحت المعونات المادية الدائمة التى تقدمها الحكومة لشيوخ القبائل بأن يستوردوا من الخارج قطعان الماشية ثم يؤجروها لأبناء قبائلهم، وبالتالي مكنتهم من تقديم المساعدات للفقراء من القبيلة . وليس هناك أدنى شك فى أن إستخدام دخول البترول على هذا النحو آنذاك فقد أستفاد منه معاً النظام الملكى السعودى والاحتكارات الغربية .

تبنت الحكومة فى تلك الفترة سياسة تشجيع الإستثمار القومى على نطاق محدود . وفى عام ١٩٥٥ صدر قانون بحظر الإستثمارات السعودية فى الخارج، وبإعادة الأموال إلى البلاد لإستخدامها فى مشروعات التنمية القومية . وفى عام ١٩٦٠ قدم الملك سعود لأبنه صعب إمتيازاً مدته أربعين عاماً لإنشاء مصنع لتكرير البترول فى جدة إلى جانب حق إحتكار جمع العمليات فى المنطقة الغربية فيما يختص نقل وتكرير، وتسويق النفط ومنتجات البترول . كانت هذه أول شركة سعودية خاصة كبيرة "ساركو" . وفى عام ١٩٦١ تم إعلان زيادة التسهيلات الضريبية بالنسبة للصناعة القومية إبان إنشاء مشروعاتها . وفى عام ١٩٦٢ أصدرت قوانين جديدة تشجع على تطوير الصناعة القومية، سمح بموجبها، على وجه الخصوص، بإلغاء الرسوم الجمركية على المعدات والأجهزة التى يتم إستيرادها للمشروعات الصناعية القومية ومساكن العمال، وأعطيت تسهيلات مختلفة لإنتاج صناعة قومية .

وفى العام نفسه تم إعلان مرسوم الأمير فيصل رئيس الوزراء بشأن "سعودة" كل المشروعات التجارية فى البلاد . وأعطى الأجنب مهلة عامين لتصفية أعمالهم وتحويلها إلى السعوديين (٢٢ ، ٢٣ / ٤ / ١٩٥٥ ، ٣٠ / ٥ / ١٩٦٠ ، ٢ / ١ / ١٩٦١ ، ٢٧ / ٥ / ١٩٦٢ ، ٢٤ / ٧ / ١٩٦٢) .

وفى ذلك الوقت أعاق عدد من العوامل بشدة نمو النظام الرأسمالى الوطنى ، منها نقص الموارد المالية ، وقلة معرفة وبخبرة ممثل رأس المال الخاص ، والإمكانات المالية المتواضعة للدولة التى أولت مع ذلك اهتماماً كبيراً لدعم القطاع التقليدى . كما لم تكن هذه التنمية ممكنة فى تلك الفترة بدون التعاون مع أرامكو والشركات الأخرى .

علاقات الدولة السعودية بالحكومات واحتكارات الدول الغربية

عندما تحدثنا عن نشاط الحكومات والإحتكارات الغربية ، لم نتطرق إلى قضية العلاقات بينها وبين الدولة السعودية . وهذا الموضوع ذو أهمية كبيرة وخاصة إذا ما وضعنا فى إعتبارنا أن هذه العلاقات قد بدأت فى التكون فى تلك الفترة بالتحديد ، وسوف تساعدنا أسس هذه العلاقات على فهم الأحداث المعاصرة بصورة أفضل .

فى فترة الأربعينات والخمسينات ، بعد حصول الملك على السلطة الرسمية فى العربية السعودية ، كان بإمكان شركة أرامكو أن تتدخل بوقاحة فى مختلف القضايا الإقتصادية ، بل وفى الحياة السياسية الداخلية . أصبح النظام الملكى أداة فى يد الغرب للتعجيل الجبرى لعملية تطويع البنية الإجتماعية التقليدية لحاجات الإحتكارات الغربية ، كما أصبح أداة لإدخال النظام الرأسمالى .

على أن النظام الملكى السعودى لم يكن دائماً مجرد لإرادة الإحتكارات؛ ففى إطار الطاعة شبه الإستعمارية ، كان النظام يقف ضد الغرب فى بعض القضايا الخاصة . وقد ساعده على ذلك بعض العناصر

الخارجية) اشتداد ساعد الاشتراكية، بداية حركة التحرر القومي في آسيا وخاصة في الشرق الأوسط) والداخلية أيضاً .

في نهاية الأربعينات وصل العجز السنوي في ميزانية الحكومة من عشرة ملايين إلى خمسة عشر مليوناً من الدولارات وازدادت الديون على كاهل الدولة . وفي عام ١٩٥٠ طالبت الحكومة السعودية بإعادة النظر في شروط امتياز أرامكو وطرح (للمرة الأولى في الشرق الأوسط) مبدأ الاشتراك المتكافئ في الأرباح . وبرت مطالبها بالحجج التالية : (١) تدفع أرامكو ٢١ سنتاً لكل برميل بينما يصل سعر البرميل السعودي في السوق العالمي إلى ٢,٢٢ دولار (٢) تعتبر ظروف التكوين الجيولوجي للبتورل في العربية السعودية ظروفاً ممتازة لعمليات الاستخراج ، (٣) تم تطبيق مبدأ الاشتراك المتكافئ بالفعل في فنزويلا (١٧٨ : ص ١٥٠) .

وبعد مرور عامين من المباحثات التي قادها عن الجانب السعودي الأمير فيصل وافقت الشركة على هذه الشروط ، وتم توقيع اتفاقية جديدة في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٥٠ . ومن المؤكد إن إصرار الحكومة السعودية وتراجع قادة أرامكو قد ساهمت فيه الأحداث التي وقعت في إيران في نهاية الأربعينات حيث بدأ الكفاح من أجل إسترداد مصادر البترول القومي .

ويمكن الإستناد إلى سبب مهم آخر من خلال مقتطف من نص مكتوب بالألة الكاتبة للمباحثات السرية داخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التوزيع المتكافئ للأرباح أورده الباحث الأمريكي ج . ستورك في كتابه . ففي أثناء المباحثات أفاض د . ماكجى مساعد وزير الخارجية الأمريكي في الحديث بكل صراحة قائلاً : ”إن التهديد الذي يواجه الشرق الأوسط في الوقت الحالي يمكن في إمكانية تقريب الزعماء القوميين بين أنظمتهم من أجل تقويض أنظمة هؤلاء الحمقى الفاسدين البعيدين عن العالم الحديث .. سؤال : هل يعنى قرار حكومة الولايات المتحدة هذا (الموافقة على مطالب الجانب السعودي .أ. باكوفليف) إن من الخير لمصالحنا القومية أن تقدم

مساعدات أكثر للحكومات المحافظة في العالم العربي .. د. ماكجى: ...
أعتقد أن أرامكو والحكومة الأمريكية قد توصلتا لهذا القرار في وقت
واحد تقودهما إليه الدوافع نفسها ودون لجوء أحدهما للآخر ... إن "عبدالله
سليمان" وزير المالية السعودي يهددنا دائماً بأنه سوف يغلّق حقول البترول إذا
لم يحصل السعوديين على أموال أكثر، وقد قرر قادة أرامكو ووزارة الدولة
أن من الضروري أن نعطيهم شيئاً ما " (الإقتباس من المرجع ٢٤٦ : ص ٤٧-٤٨) . لقد
أصبحت الإدارة الأمريكية تعي أنها إذا لم تفعل هذا فإن التهديد الذي يواجهه
النظام الملكي سوف يتصاعد وبالتالي سوف تتعرض أرامكو ذاتها للتهديد .
كانت سياسة الشركة محسوبة بدقة : كانت الشركة تقدم التنازلات في
تلك الحالات التي تتعقد فيها الأمور ويصبح التنازل في النهاية مكسباً .

على أن أرامكو قد دفعت ٥٠ ٪ من صافي الأرباح فقط . ثم بدأت بعد
اتفاقية ١٩٥٢ فقط في دفع الـ ٥٠ ٪ من مجموع أرباحها معتبرة هذه الخطوة من
جانبا بمثابرة إحسان منها . (لمزيد من التفاصيل انظر المرجع ٦٨ : ص ٩٠-١١٠) .
وقد أشار د . أنشيسون وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بصدد هذا الموضوع
إلى أن أرامكو " أعطت عن طيب خاطر ما لم يكن بإمكانها الاحتفاظ به "
(الإقتباس من المرجع ٩٦ : ص ٥٣٩) . وفي رأي أ . بينروز الخبير الإنجليزي لشئون
صناعة البترول العالمي أن إعطاء ٥٠ ٪ من أرباح أرامكو للجانب السعودي أمر لا
يكلف الشركة شيئاً من الناحية العملية ولا يعنى سوى أن الشركة سوف
تدفع ضرائب على أرباحها للعربية السعودية بدلاً من أمريكا حيث كان
عليها أن تدفع لها أقل من ٥٢ ٪ (٢٢٤ : ص ١٧٢) . وعندما سئل ماكجى في أثناء
المباحثات السابقة الذكر عما إذا كان من الحكمة أن تفقد الحكومة
الأمريكية ٥٠ مليون دولار لتعطيها للعربية السعودية أجاب بقوله : " نعم ،
هذا هو الطريق الوحيد ، إن ملكية هذا الإمتياز البترولي هو أمر بالغ الحيوية
بالنسبة لمصالح بلادنا . فهذه المنطقة هي أكبر مناطق العالم من ناحية
المستقبل البترولي " (الإقتباس من المرجع ٢٤٦ : ص ٤٨) .

إن كلمات د. أتشيسون حول " الهبة الجبرية " يمكن تطبيقها على عدد من التنازلات الأخرى التي قدمتها أرامكو للنظام الملكي السعودي ؛ ففي نهاية الأربعينات طلبت السعودية إستعادة الأراضي غير المستخدمة على نحو ما نصت عليه الإتفاقيتان المعقودتان فى عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٧ . وكانت أرامكو قد أعادت فى عام ١٩٤٧ الأراضي الواقعة فى نجد ، وفى عام ١٩٤٨ أعادت الجزء السعودى من المنطقة الحايمة (٢٠٨ : ص ١٣٦) . وفى عام ١٩٦٣ كانت الشركة قد فقدت سيطرتها على منطقة تقدر مساحتها بـ ٢٢٧,٣٠٦ ميل مربع (٥٨٨,٤٩٥ كيلومتر مربع) وأحتفظت لنفسها بـ ١٢٥٠٠٠ ميل مربع (٣٢٣,٦٢٥ كيلومتر مربع) ، كان عليها إعادتها فى تمام ٩٩٣ (أعادت الشركة أراضي بمعدل ٢٠ ألف ميل مربع (٥٢ ألف كيلومتر مربع) أعوام ١٩٦٧ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٢ و ١٩٨٧) (ص ٢٤٥) (ص ٣٢٦) .

وفى عام ١٩٥٢ نقلت أرامكو ، بناء على طلب الحكومة السعودية، مجلس إدارة الشركة من نيويورك إلى الظهران ، وفى عام ١٩٥٤ رفع أجور موظفيها السعوديين ، وفى ديسمبر ١٩٥٧ وبعد جدال أستمخ خمس سنوات تم التوصل إلى إتفاق يقضى بأن تدفع الشركة ديون حصص قيمتها حوالى ١٠٠ مليون دولار ، وفى عام ١٩٥٩ تم تعيين سعوديين فى مجلس إدارة أرامكو وهما أ . وهبة وع . تريكى .

على أن أرامكو لم تكن تقدم التنازلات باستمرار ففى ٢٠ من يناير عام ١٩٥٤ أعطت حكومة العربية السعودية حق إحتكار النقل البحرى للنفط السعودى إلى شركة " سعودى أربيان تانكرز كومبانى " (ساتكو) التى أسسها أوناسيس ، وبناء على شروط إمتياز ١٩٣٣ أعلنت أرامكو أن هذه الإتفاقية هى خرق لحرية المشترين فى إستخدام شركات النقل الخاصة بهم . ويذكر الإقتصادى العربى ز . مقداشى أن توقيع الإتفاقية كانت وراءه كمحاولة التخلص من التبعية الكاملة " فى الإرتباط بالشركات الأمريكية (٢١٨ : ص ١٨٩) وبموجب الإتفاقية مع أوناسيس لمدة ثلاثين عاماً تم بناء أسطول ناقلات حملته ٥٠٠ ألف طن لتصدير البترول والمنتجات البترولية

مباشرة إلى المستهلك فى أوروبا الغربية. كان نصيب الجانب السعودى لا يشكل أكثر من ٢٥ ٪ ، على أن ناقلات هذه الشركة كان عليها أن ترفع العلم السعودى . كان الخطر الذى يمثله إنشاء ساتكو بالنسبة لشركات البترول هو تقويض سيطرتها الإحتكارية على كل العمليات المتعلقة بالبترول وظهور سابقة بالنسبة للبدان الأخرى المنتجة للبترول .

وعلى الفور أنشئت جبهة موحدة من الشركات والحكومات الغربية ضد ساتكو . وفى الثامن عشر من مايو عام ١٩٥٤ أعلن ممثل الحكومة السعودية عن شروط نشاط الشركة الجديدة ، وفى الرابع والعشرين من يونيو أعرب مندوب وزارة الدولة الأمريكية عن احتجاجه ، تلى ذلك إحتجاج من أصحاب شركات البواخر الدانمركية فى السادس من يوليو ، وفى التاسع عشر من الشهر نفسه احتج أعضاء البرلمان الإنجليزى ثم فى السادس عشر من أغسطس احتج أصحاب البواخر الهولندية . كما عارضت إتحادات سبع شركات غربية أخرى إتفاق الحكومة السعودية مع أوناسيس (٢٢، ١٨، ٥، ١٦، ٨، ١١، ١٩٥٤) ورفضت الحكومة السعودية هذه الإحتجاجات إلا أن المحكمة الدولية فى جينيف التى لجأت إليها أرامكو قررت فى نهاية عام ١٩٥٥ . أنها (أرامكو) على حق فيما ذهبت إليه من إعتراضات (٢١١ : ص ٢٩٤) . وهكذا وقف رأس مال الدولة الإحتكاري الغربى وقفاً واحدة ضد التهديد الموجه للإحتكارات البترولية الأمريكية ، واستطاع أن يخمد المحاولة السعودية فى تحقيق جزء يسير من الإستقلال .

ظلت الركيزة الحقيقية للشركة فى العربية السعودية هى النظام الملكى المطلق . وكانت أرامكو تدرك ، كما كتب ج . ستورك ، أن ” مستقبلها فى العربية السعودية مرهون بالأسرة المالكة المرهونة بدورها بالأموال التى يستطيع عبد العزيز بن سعود يفضلها أن يشتري دعم زعماء القبائل المعادين له بشدة “ (٢٤٦ : ص ٣٠) .

وكانت أهم خطوة في السياسة البترولية للعربية السعودية هي الاتفاقية الموقعة في ١٠ فبراير ١٩٨٥ مع شركة "جبان بتروليوم تريننج كومباني أوف طوكيو" اليابانية التي قامت بإنشاء شركة "أرابيان أويل كومباني" (أ.أ.ك). حصلت الشركة اليابانية على إمتياز للبحث والتنقيب عن البترول على الشاطئ السعودي بالمنطقة المحايدة ، كانت مدة الإمتياز ٤٦,٥ عام تبدأ من اللحظة التي يتم فيها إكتشاف البترول بكميات تجارية. وقد بدأت عملية إستخراج البترول في عام ١٩٦١ .

أما الجديد في هذه الاتفاقية مع الشركة اليابانية فهو أن الجانب السعودي كان يحصل على نصيب ليس فقط مقابل إستخراج البترول وإنما أيضاً مقابل عمليات التكرير والنقل والبيع . وقد بلغ نصيب المملكة ٥٦% من مجموع الأرباح . وكان ثلث أعضاء مجلس الإدارة في هذه الشركة من اليابانيين ، واشترطت السعودية إستخدام الغازات الطبيعية المستخرجة ، كما حصلت على ١٠% من أسهم الشركة اليابانية ، وكان لهذا الحق في رقابة كل عملياتها (٢٠٨ : ص ١١٦ ؛ ١٧٨ : ص ١٥٧ - ١٥٩) . لقد فتحت الاتفاقية مع الشركة اليابانية الطريق لتغيير طابع علاقات العربية السعودية مع الإحتكارات البترولية الأمريكية .

كانت شروط الإمتياز الذي حصلت عليه الشركة اليابانية أكثر فائدة للعربية السعودية ، فهذه الشركة (مثلها مثل "جيتي أويل" من قبل وشركتي البترول الفرنسية والإيطالية فيما بعد) شركة دخيلة تسعى بأى ثمن إلى النفاذ لسوق الكارتل السعودي المغلق . وقد كتب الباحث السوفييتي ب . لاتشكوف محلاً لنشاط شركات البترول الدخيلة بقوله إن هذه الشركات كانت ، أولاً ، مضطرة أن تأخذ في الإعتبار طبيعة المزاج المناهض للإمبريالية الأخذ في التصاعد في الدول النامية الغنية بالبترول ، ثانياً ، أن هذه الشركات لجأت إلى التظاهر ، من أجل الحصول على التأييد في وجود حلف الإحتكارات القوية ، بأنها أكثر ليبرالية من أعضاء الإتحادات البترولية (الكارتل) (١٢٧ : ص ١١١) . واعتبرت العربية السعودية هذه السلوك موقفاً بارعاً للصراع بين الدول الإمبريالية .

على أن النظام الملكي السعودي لم يكن قد عقد العزم آنذاك على المضي قدماً نحو تغيير علاقاته بأرامكو . ففي السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٥٧ أعلن المتحدث بأسم وزارة البترول والثروة المعدنية أن الحكومة لا ترى مبرراً لإعادة النظر في إتفاقية الإمتياز مع أرامكو نتيجة إتفاقها مع الشركة اليابانية (٢٢ : ١٦ / ١٢ / ١٩٥٧) .

وفى الأربعينات والخمسينات لم تعد أرامكو الركيزة الإقتصادية فقط للنظام الملكي السعودي وإنما أيضاً ركيزته السياسية بينما نصبت الحكومة الأمريكية من نفسها حامياً لكليهما .

ولكى يتسنى لنا فهم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية طويلة الأجل فى الدول المنتجة للبترول ، وخاصة العربية السعودية نطالع هذه الوثيقة المنشورة عام ١٩٧٤ ضمن مواد لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بتقصى نشاط الشركات متعددة الجنسيات وهى تعرض الإستعدادات العميقة فى وزارة الدولة للقاء ممثلى الشركات البترولية الأمريكية وذلك فى سبتمبر عام ١٩٥٠ ، وقد اعرب القائمون على إعداد تلك المواد فى البداية عن الدور الإيجابى الذى تؤديه هذه الشركات فى المنطقة : "منذ أن أصبح إقتصاد دول الخليج العربى قائماً على البترول ، والتقدم الإقتصادى مرتبطاً بعمليات البترول ، فإن الإستقرار السياسى فى هذه البلاد هو نتيجة مباشرة لعمليات البترول" (٢٦ : ص ١٢٤) .

وقد كتب هؤلاء آنذاك أن "السيطرة على مصادر الشرق الأوسط التى تقوم بها الشركات العالمية هى موضع نقد حاد سواء من جانب الدول الصديقة أم من جانب الدول غير الصديقة . إن المشاركة الناجحة الأمريكية المستقلة ضرورية لوقف هذا النقد" (٢٦ : ص ١٢٢) . وعلاوة على ذلك أوصت الوثيقة بأن تعاد هذه الأجزاء من الإمتيازات التى لاتنوى الشركات استخدامها فى القريب العاجل إلى الحكومات صاحبة إحتياجات البترول (لم تذهب نصائح موظفى وزارة الدولة سدى : فقد وافقت أرامكو على نشاط "جيتى أويل" فى البلاد ثم

بعدها على الشركتين اليابانية والفرنسية ، بل واعدت مناطق شاسعة إلى الحكومة السعودية“ .

وقد أشار القائمون على إعداد المواد السابقة إلى أن ”تبادل الرأي بصورة غير رسمية بين ممثل وزارة الدولة ورؤساء الشركات البترولية العاملة فى الشرق الأوسط (فى الفترة : ١٩٤٩ - ١٩٥٠) قد لعب دوراً مهماً فى عقد إتفاقيات فى الشرق الأوسط مماثلة للنموذج الفنزويلي بشأن الأرباح وكذلك فى إتخاذ ممارسات إيجابية أخرى كتلك التى إتخذتها شركات البترول فى فنزويلا“ (٢٦ : ص ١٢٩) .

ثم إنتقلت اللجنة بعد ذلك إلى النظر فى دور الحكومة الأمريكية كمدافع عن مصالح شركات البترول الأمريكية فى الدول المنتجة للبترول: ”تواصل حكومة الولايات المتحدة محاولاتها لوقف الطلبات غير الرشيدة من جانب الحكومات الأجنبية المقدمة لشركة البترول . وسوف تكون حكومة الولايات المتحدة مستعدة دائماً لإعطاء الإهتمام للمكاسب التى تحصل عليها الدول المنتجة للبترول من عائد عمليات شركات البترول . وتواصل حكومة الولايات المتحدة دعم جهودها بشأن الحفاظ الصحيح على إتفاقيات الامتيازات كما تواصل التصدى لأى أفعال من جانب حكومات البترول فى الشرق الوسط تهدف إلى تكوين اتحاد للمنتجين (كارتل) لزيادة حصصها فى المنطقة أو للرقابة على المنتجات ... ولن تشارك حكومة الولايات المتحدة فى صناعة البترول ولكنها سوف تتصدى بكل الوسائل لحكومات الشرق الأوسط إذا فكرت فى التدخل فى نشاط البترول ... أو فى أية تأميمات أو فى تصدير ما تملكه من بترول“ (٢٦ : ص ١٣٢ - ١٣٣) .

ولم تكن أهمية هذه النقاط الواردة فى الوثيقة مقصورة على شركات الأعمال البترولية الأمريكية ، بل إنها كانت تحوى ، بطريقة عملية ، الإتجاهات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية لمدة عشرة أعوام تالية . وقد أستترشدت شركة أرامكو بشكل جوهري ، بهذه النقاط فى جدالها مع

الحكومة السعودية بشأن ساتكو ثم بعد ذلك بخصوص نشاط ع. تريكي
(انظر ص ١٠٧ - ١١٠) ،

وقد استخدمت هذه النقاط عموماً فى كل أوجه معاملات الولايات
المتحدة الأمريكية مع العربية السعودية فى الخمسينات والستينات والنصف
الأول من السبعينات .

إن الوثيقة السابق ذكرها تعد دليلاً واضحاً على الروابط الوثيقة بين
مصالح حكومة الولايات المتحدة وأعمال البترول الأمريكية . قامت الحكومة
الأمريكية بدور الحارس الأمين لمصالح أرامكو ولم تكتف بمجرد الحفاظ
على أرباح الشركات بل أهتمت فى الوقت نفسه بمستقبل أهداف الإمبريالية
الأمريكية فى المنطقة . ويقدر يقظة الوعى القومى للشعوب العربية كانت
الولايات المتحدة تطبق ، إلى جانب سياستها الإستعمارية القديمة ، " سياسة
جديدة أكثر مرونة " .

وهذه السياسة توضحها ، على وجه الخصوص ، المذكرة التى أعدها فى
يوليو عام ١٩٥٣ ر . فونكهارز مستشار الدولة لشئون البترول الذى كان يعمل
قبل ذلك فى شركات روكفلر للبترول . كانت هذه المذكرة مكرسة
لدراسة تأثير امتيازات البترول فى الشرق الأوسط على السياسة الخارجية
للولايات المتحدة الأمريكية . ويقول : " فونكهاوزر " فى مذكرته إننا نشعر
أن صالح الولايات المتحدة لا تقتصر فقط على معرفة ما تفعله شركات البترول
هناك أى على ما تحصل عليه من بترول ، وإنما ما تفعله منذ لحظة وجودها
فى المنطقة بأكملها ، ومدى الجهد الذى تبذله لكسب أصدقاء يكونون
ركائزنا وسط أصحاب النفوذ ، والمساعدة على تحقيق قدر محدود من
التقدم فى هذه المنطقة الشديدة التخلف التى ترتبط بدورها بنشاط شركات
البترول فيها " (٢٦ : ص ١٤٢) . ويضيف فونكهاوزر أنه ليس من شك أن الرغبة
السريعة فى الحفاظ على الوضع الراهن تعد علامة على الشيخوخة فى عالم
الأعمال ... إن شركات مثل : " إيسترن بترولسيوم كومبانى " وأرامكو عليها

أن تنتظر نهاية مخزية على نحو ما أنتهت إليه الديناميكا حيث لقيت حتفها في الوحل عندما تغير المناخ“ (٢٦ : ص ١٢٨) .

وهنا نجد عزاء ” لديناميكا النفط “ : ” من الممكن أن تقدم لنا الدراسة الجادة أن تأميم أو تغيير وضع الشرق الأوسط بأكمله ، إذا وجد وسيلة لذلك ، لايعنى بالضرورة موتاً حقيقياً . كما تؤكد شركات البترول . فمن الممكن أن يحصل المشترون على البترول بأنفسهم وتحصل عليه الشركات نفسها بكميات الماضي نفسها ، ومن الصعب أن تظهر خيارات أمام المستهلكين أو الشركات “ (٢٦ : ص ١٢٨) . وقد أصبح هذا التنبؤ هو جنين السياسة الجديدة للحكومة الأمريكية في علاقتها مع البلدان المنتجة للبترول في الستينات والسبعينات .

وأشارر . فونكهواوز بعد ذلك إلى أن زيادة رقابة الحكومات القومية على عمليات البترول أمر حتمي ولهذا فإن على حكومتى الولايات المتحدة وانجلترا إتخاذ التدابير حتى تصبح هذه الرقابة أقل ما يمكن ” ضرراً “ . ويكتب ” فونكهواوز “ قائلاً : أن من الضروري الآن أن ” نبذل قصارى الجهد حتى لا نسمح بتدخل الحكومات (حكومات الدول المنتجة للبترول - أ . باكوفليف) في أعمال البترول آخذين في الاعتبار أن هذه الحكومات القومية مازالت تؤجل حتى الآن قراراتها الحاسمة ، ومن الأفضل أن يتم ذلك عن طريق زيادة المنافسة في مجال الأعمال البترولية العالمية وتقوية شركات البترول ... “ (٢٦ : ص ١٢٩) .

وفي واقع الأمر لم تكن البلدان المنتجة للبترول حتى ذلك الحين قد عزمت على تغيير طابع علاقتها بالدول الاحتكارية البترولية . وكان هذا الأمر مستحيلاً بالنسبة للعربية السعودية سواء لأسباب موضوعية (غياب الكوادر القومية والخبرات والأموال والقدرة التكنولوجية وغيرها) أم لأسباب ذاتية .

في الوقت نفسه قام النظام الملكي ، شاعراً بضغط القوى الإجتماعية الجديدة في البلاد والتي يشجعها المثال الحي في الدول العربية المجاورة ،

والنجاح الذى تحرزته حركة التحرر القومى العالمى ، وفى الوقت نفسه ليحتفظ لنفسه بقدر من الهيبة ، قام ببعض الأعمال القومية بل والمناهضة للإمبريالية . وفى أغسطس عام ١٩٤٨ أعادت الحكومة السعودية قرضاً أمريكياً كنوع من الإحتجاج ضد السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل . وفى عام ١٩٥٤ رفضت المساعدة العسكرية الأمريكية وكذلك مساعدات "النقطة الرابعة" و "برنامج ترومان" وفى عام ١٩٥٥ أشتركت السعودية فى أعمال مؤتمر باندونج للدول غير المنجزة حيث وقع الأمير فيصل بياناً بشأن المبادئ الخمسة للتعایش السلمى . وفى نوفمبر عام ١٩٥٦ منعت الحكومة السعودية تصدير البترول السعودى إلى إنجلترا وفرنسا وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بهما إحتجاجاً على العدوان الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى ضد مصر . وفى عام ١٩٥٧ رفضت العربية السعودية مع الدول العربية الأخرى "مبدأ أيزنهاور" . وفى عام ١٩٦٢ قام اثنان من الشخصيات الرسمية السعودية (*) بزيارة للإتحاد السوفيتى .

كانت العوامل الداخلية والخارجية وراء المواقف السابقة التى لم يكن من الممكن وحدها أن تغير من طابع العلاقة بين رأسمالية الدولة الإحتكارية والحكومة السعودية ، علاقات السيطرة وعلاقات التبعية . وعلى الرغم من التنازلات المنفصلة فقد كانت أرامكو تسيطر سيطرة كاملة على عمليات استخراج النفط والنقل والتكرير وتسويقه هو ومنتجاته ، كما أنها كانت تحدد بإشتراك مع الشركات الأخرى أسعاره فى الأسواق .

كانت الدوائر الحاكمة فى العربية السعودية وعلى رأسها الملك المهتمه فى تلك السنوات (إبتداء من نوفمبر عام ١٩٥٣) بزيادة حجم البترول المستخرج وأسعار يبعه دون أن تشارك بأى شكل فى أسعار الإستخراج او التكرير .

(*) قام بالزيارة كلامن أحمد الشقىرى وزير الدولة والأمير فهد بن فيصل أمير الرياض (٩٥٢ : ٢١ / ٩ / ٢٦٩١) .

على الرغم من التعرجات فى سياسة الملك سعود الداخلية والخارجية، بسبب ضعفه كرجل دولة، فقد ظل منفذاً مطيعاً بشكل تام لإدارة شركات البترول الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٥٧ وصفت مجلة "فورتنشون" الأمريكية الملك سعود، وكذلك "نورى السعيد" العراقى الرجعى بأنهما "صديقاً أمريكياً المخلصان" فى الشرقين الأدنى والأوسط. فهما، كما تقول المجلة: "يقفان إلى جانب كل ما تسعى إليه سياستنا الخاصة فى الشرق الأدنى: ولهذا فإن كل ما يهددهما يهددنا ... ويجب أن تساعد أولئك الذين تتفق أهدافهم ومصالحنا ونقف ضد من تتعارض أهدافهم مع مصالحنا" (الإقتباس من المرجع ١٠٠: ص ٤٣٩).

كانت سياسة الملك سعود تجاه مصر الثورية تؤكد هذا التوصيف (المزيد من التفاصيل أنظر المرجع ٧٩). كانت سياسة "ناصر" المناهضة للإستعمار وبخاصة تأمين قناة السويس تروق لـ إنجلترا فحسب وإنما الولايات المتحدة أيضاً. كانت واشنطن تنتظر أن يوحى هذا العمل إلى الدول العربية المنتجة للبترول بفكرة إمكانية تأمين صناعة البترول الأمريكية الموجودة على أراضيها. على أن العربية السعودية، بعد أن أعريت عن تأييدها لمصر باعتبارها دولة إسلامية عربية، لم تكن تملك الشجاعة للذهاب إلى حد العداء السافر مع الغرب إذ أن مثل هذا كان أمراً يتناقض وسياسة النظام الملكى السعودى بأكمله ويهدد فى النهاية وجوده ذاته. إلى جانب أن ذكريات حكومته بشأن الفشل الذى لحق بشركة ساتكو كانت لا تزال حية.